قرار مجلس المنافسة عدد 80/ق/2020 صادر في 25 من ربيع الآخر 1442 (11 ديسمبر 2020) والمتعلق بتولي شركة «Hightech Payment Systems s.a» المراقبة الحصرية المباشرة عن طريق اقتناء جميع حصص رأسمال وحقوق التصويت المرتبطة به لشركة «Innovation Process Control s.a.r.l».

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 25 من ربيع الآخر 1442 (11 ديسمبر 2020) طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 13.20 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وعلى ملف تبليغ العملية، المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 064/ع.ت.إ/2020، بتاريخ 16 من محرم 1442 (4 سبتمبر 2020)، والمتعلق بتولي شركة «Hightech Payment Systems s.a» المراقبة الحصرية المباشرة عن طريق اقتناء جميع حصص رأسمال وحقوق التصويت المرتبطة به، لشركة « Innovation Process Control sarl» ؛

وعلى قرار المقرر العام رقم 2020/73 بتاريخ 22 من محرم 1442 (10 سبتمبر 2020) والقاضي بتعيين مقرر في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وحيث إن عملية التركيز الاقتصادي هذه كانت موضوع عقد اقتناء موقع بتاريخ 16 من ذي القعدة 1441 (7 يوليو 2020) ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي في الموقع الإلكتروني للمجلس، وبإحدى الجرائد الوطنية بتاريخ 2 ربيع الأول 1442 (19 أكتوبر 2020) والذي يمنح أجل عشرة (10) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه ؛

وحيث إن الفاعلين في السوق المعنية بمجال إعداد حلول الدفع الإلكتروني والمراقبة والتحكم عن بعد فيما يخص العمليات النقدية الرقمية لم يبدوا أي ملاحظة حول عملية التركيز هذه ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 26 من صفر 1442 (14 أكتوبر 2020) ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 2 ربيع الأول 1442 (19 أكتوبر 2020) ؛

وبعد تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني لأعضاء اللجنة الدائمة المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس ؛

وبعد تقديم المقرر العام المساعد، السيد محمد هشام بوعياد ومقرر الموضوع، السيد ياسين العلواوي للتقرير المعد بشأن ملف التبليغ المذكور، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 25 من ربيع الآخر 1442 (11 ديسمبر 2020) ؛

وحيث إن مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه ؛

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن عقد الاقتناء ينص على شراء شركة «Hightech Payment Systems s.a» لمجموع حصص رأسمال وحقوق التصويت لشركة «Innovation Process Control sarl» ؛

وحيث إن العملية ستمكن شركة «Hightech Payment Systems s.a» من تولي المراقبة الحصرية لشركة «Innovation Process Control s.a.rl» وبالتالي فهي تشكل تركيزا اقتصاديا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر وذلك لتجاوز أطراف عملية التركيز خلال سنة 2019 أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع في سوق الخدمات الوطنية المتعلقة بإعداد حلول الدفع الإلكتروني والمراقبة والتحكم عن بعد فيما يخص العمليات النقدية الرقمية ؛

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي :

- الشركة المقتنية « Hightech Payment Systems s.a»، وهي شركة مساهمة متعدّدة الجنسيّات، خاضعة للقانون المغربي متخصّصة في مجال نشر الحلول التّكنولوجيّة للدّفع الإلكتروني لفائدة مؤسّسات ماليّة في أكثر من 85 بلدا في العالم. كما أن حلول PowerCard التي توفرها هذه الشّركة تغطي كامل سلسلة الدّفوعات الإلكترونيّة وتتيح التّعامل مع جميع أنواع البطاقات (بطاقة ولاء، بطاقة شركات، بطاقة ائتمان، بطاقة مدينة، بطاقة مدفوعة مقدماً، أو بطاقة المحروقات) وذلك عبر جميع أصناف القنوات (محطات الدفع الإلكترونية، أجهزة الصراف الآلي، التجارة الإلكترونية) ؛

- الشركة المستهدفة «Innovation Process Control .sarl»، وهي شركة تم تأسيسها سنة 2009، متخصصة في إدارة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإدارة عن بعد لمنتجات تكنولوجيا المعلومات. وتشرف الشركة على أكثر من 5500 صراف آلي نيابة عن حوالي 30 بنكا في المغرب ومجموعة من الدول على صعيد القارة الإفريقية، كما أنها تنشط في مجال مراقبة عمليات الاحتيال النقدي الإلكترونية لأكثر من 7 ملايين بطاقة مصرفية ؛

وحيث إنه، حسب ملف التبليغ وكذا التصريحات الشفوية لممثلي شركة «Hightech Payment Systems s.a»، فإن هذا المشروع يندرج في إطار استراتيجيتها المتمثلة في تعزيز نموها الخارجي. كما ستمكن العملية من تسهيل ولوج عروض شركة «Innovation Process Control s.a.r.l» في جميع البلدان والمناطق التي تتواجد فيها الشركة المقتنية، ولا سيما في إفريقيا ؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة استنادا على الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، ومن خلال نتائج استطلاعات السوق على مستوى المتنافسين والزبناء، فقد تم تحديد الأسواق المعنية بشقيها، سوق المنتوج أو الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف واعتمادا على نتائج مسطرة التحقيق، فإن الأسواق المرجعية المعنية بهذه العملية هي :

1) سوق معالجة المعاملات بالبطاقة الذي يشمل جميع الخدمات التقنية المتعلقة بدفع معاملة عن طريق البطاقة والتي يمكن تقسيمها إلى الأسواق التالية :

- سوق معالجة معاملات البطاقة من جهة الإصدار ؛

- سوق معالجة معاملات البطاقة من جهة الشراء ؛

- سوق أنظمة الدفع بالبطاقة.

2) سوق برامج معالجة الدفع بالبطاقات، حيث يقدم مزودو البرامج ترخيص مستخدم للمشترين أو المصدرين، والذين سيقومون بعد ذلك بتنفيذ عمليات معالجة معاملات الدفع الإلكتروني داخليًا باستخدام هذا البرنامج. ويمكن تقسيم سوق برامج معالجة الدفع بالبطاقات بين مختلف قنوات معاملات الدفع الإلكتروني (محطات الدفع الإلكترونية، أجهزة الصراف الآلي، التجارة الإلكترونية والجوال)، وكذا حسب نوع الزبناء إلى الأسواق التالية :

- سوق برامج معالجة الدفع البطاقة بواسطة محطات الدفع الإلكترونية من جهة الإصدار ؛

- سوق برامج معالجة الدفع البطاقة بواسطة محطات الدفع الإلكترونية من جهة الشراء ؛

- سوق برامج معالجة الدفع البطاقة بواسطة أجهزة الصراف الآلي من جهة الإصدار فقط ؛

- سوق برامج معالجة الدفع البطاقة بواسطة الهاتف الجوال من جهة الإصدار والشراء ؛

- سوق برامج معالجة الدفع البطاقة بواسطة الأنترنيت.

3) سوق خدمات إدارة الأعمال والتي يمكن تقسيمها إلى :

- سوق الإدارة عن بعد لخدمات المعلومات ؛

- سوق كشف محاولات وعمليات الاحتيال المرتكبة بواسطة البطاقات البنكية عن بعد؛

- سوق المراقبة المتواصلة للصرافات الآلية عن بعد.

وحيث إنه يتم تزويد سوق معالجة معاملات البطاقات من جانب الشراء بشكل شبه حصري من قبل البنوك المغربية، مما تكون معه السوق الجغرافية المعنية بهذه العملية هي سوق وطنية ؛

وحيث إن معالجة معاملات البطاقات من جانب الإصدار، وأنظمة الدفع بالبطاقة تخص حصريا عمليات الدفع التي تتم على المستوى الوطني، مما تكون معه السوق الجغرافية المعنية بهذه العملية هي كذلك السوق الوطنية ؛

وحيث إنه تم تحديد السوق الوطنية كسوق جغرافي لأسواق خدمات إدارة الأعمال لكون اختبار السوق الذي أجرته مصالح التحقيق التابعة للمجلس مع مستخدمي برامج معالجة الدفع يُظهر أن الموردين يلبون إلى حد كبير الطلب الوطني مع توفرهم على الدراية الفنية اللازمة في هذا المجال ؛

وحيث إنه تم تحديد السوق الوطنية كسوق جغرافي لأسواق برامج معالجة الدفع بالبطاقات بسبب حاجة مزودي هذه الخدمات للتواصل بانتظام بلغة عملائهم والحفاظ على القرب الجغرافي لزبنائهم ؛

وحيث إنه من خلال التحليل الاقتصادي والتنافسي، لن ينتج عن العملية أي تقاطع في أنشطة أطرافها على مستوى الأسواق المعنية. كما لن تعرف هذه الأخيرة أي تراكم في حصص الأسواق بعد إنجاز العملية المبلغة ؛

وحيث إن حصص شركة « Hightech Payment Systems s.a» :

- بالنسبة لسوق معالجة معاملات البطاقة من جهة الإصدار، ما بين 0 و5 في المئة ؛

- بالنسبة لسوق معالجة معاملات البطاقة من جهة الشراء، ما بين 0 و5 في المئة ؛

- بالنسبة لسوق أنظمة الدفع بالبطاقة، ما بين 90 و100 في المئة ؛

- بالنسبة لسوق برامج معالجة الدفع بالبطاقة بواسطة محطات الدفع الإلكترونية من جهة الإصدار، ما بين 50 و60 في المئة ؛

- بالنسبة لسوق برامج معالجة الدفع البطاقة بواسطة محطات الدفع الإلكترونية من جهة الشراء، ما بين 30 و40 في المئة ؛

- بالنسبة لسوق برامج معالجة الدفع البطاقة بواسطة أجهزة الصراف الآلي من جهة الإصدار فقط، ما بين 40 و50 في المئة ؛

- بالنسبة لسوق برامج معالجة الدفع البطاقة بواسطة الهاتف الجوال من جهة الإصدار والشراء، ما بين 40 و50 في المئة ؛

- بالنسبة لسوق برامج معالجة الدفع البطاقة بواسطة الإنترنيت، ما بين 0 و5 في المئة.

وحيث إن حصص شركة « Innovation Process Control sarl»:

- بالنسبة لسوق الإدارة عن بعد لخدمات المعلومات، ما بين 10 و20 في المئة ؛

- بالنسبة لسوق كشف محاولات وعمليات الاحتيال المرتكبة بواسطة البطاقات البنكية عن بعد، ما بين 90 و100 في المئة حيث تقدم هذه الخدمة لـ 3 من أصل 28 بنكًا موجودة في المغرب؛

- بالنسبة لسوق المراقبة المتواصلة للصرافات الآلية عن بعد، ما بين 50 و60 في المئة.

وحيث إن عملية التركيز الاقتصادي واستنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، تبين على أن هذه العملية لن يكون لها أي تأثير عمودي على المنافسة في الأسواق المعنية ؛

وحيث إن عملية التركيز ليس لها أي تأثير تكتلي سلبي بين سوق برامج معالجة الدفع بالبطاقات من جهة وسوق كشف محاولات وعمليات الاحتيال المرتكبة بواسطة البطاقات البنكية عن بعد وسوق المراقبة المتواصلة للصرافات الآلية عن بعد من جهة أخرى للاعتبارات التالية :

- لاتتوفر شركة «Hightech Payment Systems s.a» على القدرة على استغلال وضعها المهيمن في سوق برامج معالجة الدفع بالبطاقات لتفرض على زبنائها الاشتراك في خدمات «Innovation Process Control SARL» من خلال بعض الممارسات مثل البيوع المرتبطة أو المجمعة، نظرا لعدم وجود حواجز لدخول هذه الأسواق ؛

- إن شركة «Hightech Payment Systems s.a» سوف تستمر في مواجهة منافسة كبيرة من طرف الفاعلين الآخرين مثل شركتي S2M و M2M ؛

- توفر الأبناك التي تشكل زبناء خدمات كشف محاولات وعمليات الاحتيال المرتكبة بواسطة البطاقات البنكية عن بعد وخدمات المراقبة المتواصلة للصرافات الآلية عن بعد، على قوة شرائية مضادة قوية تمكنهم من تغيير الموردين بسهولة على نحو يمكنهم من التعامل مع أكثر من جهة. كما يمكن للأبناك إنجاز هذه الخدمات داخليا دون اللجوء إلى أطراف خارجية ؛

وحيث يرى جميع منافسي أطراف العملية الذين استجابوا لاختبار السوق الذي أجرته مصالح التحقيق التابعة للمجلس أن استراتيجية البيوع المرتبطة أو المجمعة لن تؤدي إلى استبعادهم من الأسواق المعنية لعدم وجود حواجز لدخولهم سوق كشف محاولات وعمليات الاحتيال المرتكبة بواسطة البطاقات البنكية عن بعد وسوق المراقبة المتواصلة للصرافات الآلية عن بعد. كما يمكن للمنافسين أن يعقدوا عقود شراكة مع موردي خدمات السوقين المذكورين آنفا لمنافسة العروض المجمعة لشركة « Hightech Payment Systems s.a» ؛

وحيث يرى جميع زبناء أطراف العملية الذين استجابوا لاختبار السوق الذي أجرته مصالح التحقيق التابعة للمجلس أنه من غير المحتمل أن تؤدي العملية إلى استبعادهم من الوصول إلى خدمات الموردين في أي من الأسواق الأخرى التي تنشط على مستواها الأطراف المعنية،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 064/ع.ت.إ/2020، بتاريخ 15 من محرم 1442 (4 سبتمبر 2020) يستوفي الشروط الشكلية المنصوص عليها في القانون.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة « Hightech Payment Systems s.a» المراقبة الحصرية المباشرة عن طريق اقتناء جميع حصص رأسمال وحقوق التصويت المرتبطة به لشركة « Innovation Process Control s.a.r.l».

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، المنعقدة طبقا لأحكام المادة 14 من القانون 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، بتاريخ 25 من ربيع الآخر 1442 (11 ديسمبر 2020)، بحضور السيد ادريس الكراوي رئيسا للجلسة، والسيدة جيهان بنيوسف، والسادة عبد الغني أسنينة، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاء : ادريس الكراوي.